270 (د-24) سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بإعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين[8]، والذي تؤكد فيه على أهمية تسريع النمو الاقتصادي ومعالجة ما يتصل به من روابط في صياغة الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 222/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 بشأن النظام المالي الدولي والتنمية، الذي يؤكد على أهمية الجهود على المستوى الوطني لزيادة الصمود أمام المخاطر المالية،

واعترافا منها بالأهمية المتزايدة للقطاع المالي في المنطقة حيث ساهم في إيجاد العمالة بتمويل الاستثمار في التنويع الاقتصادي وكذلك النمو في القطاعات غير النفطية،

وإذ تؤكد أن زيادة تنمية القطاع المالي مهمة لتمويل الاستثمار والاحتفاظ بالمواهب الشابة وتوسيع نطاق توليد العمالة داخل المنطقة،

وإذ تلاحظ بقلق المشاكل المرتبطة بتنمية القطاع المالي في مواجهة التقلبات الأخيرة في سلوك السوق، والتي قد تكون لها آثار أشد خطورة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا،

وإذ تدرك أن حالات عدم الاستقرار الشديد في مناطق أخرى في الماضي تسببت في زيادة حادة في البطالة، وانخفاض كبير في الإيرادات الحقيقية، واتساع نطاق عدم المساواة في الدخل،

وإذ تشعر بالارتياح لسياسات الاقتصاد الكلي التي اضطلعت بها البلدان الأعضاء في الإسكوا للحد من المضاربة المالية في أجواء السياسة العامة السائدة،

1- **تحث** البلدان الأعضاء على اتخاذ تدابير ملائمة في سياسة الاقتصاد الكلي وإيجاد أطر تنظيمية تساعد على تحقيق استقرار الأداء المنظم والشفاف للأسواق المالية وتعزيزه؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تقوم، بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، برصد وتحليل النتائج المحتملة لعدم استقرار الأسواق المالية بغية تحديد وتقييم أثر هذه الأحداث على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛

3- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية وضع التنبؤات وتحاليل السياسة العامة لاتجاهات الاقتصاد الكلي الحالية والناشئة وذلك بصورة منتظمة وحسنة التوقيت؛

---

(8) E/2005/41 - E/ESCWA/23/10.

4- **تطلب كذلك** إلى الأمانة التنفيذية نشر توقعاتها وتحاليلها وتوصياتها في مجال سياسة الاقتصاد الكلي على أوسع نطاق ممكن؛

5- **تطلب** إلى حكومات البلدان الأعضاء التي لديها عجز في تمويل الاستثمار أن تحسن وترشّد أطرها القانونية والتنظيمية تشجيعا لاستثمارات بينية وتدفقات رأسمالية أكبر؛

6- **تطلب** إلى الحكومات والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء التي لديها فائض في رأس المال أن ترفع مستوى وكثافة الاستثمار وتدفق رأس المال داخل المنطقة من خلال تخفيف القيود على انتقال رأس المال والتنويع بين بلدان المنطقة.

الجلسة العامة السابعة
11 أيار/مايو 2006